

Distr.: General  
28 June 2003  
Arabic  
Original: English

مجلس الأمن



---

## رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة، المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.  
وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي ع. عنان

## المرفق

رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام  
إلى رئيس مجلس الأمن

في رسالتي المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (S/2003/659)، وجهت انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعته الأطراف الليبرية في أكرا في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد شهدنا تأييدكم الفوري لاضطلاع الأمم المتحدة بدور في دعم تنفيذ ذلك الاتفاق، بما يعكس التزام مجلس الأمن بتشجيع التوصل إلى حل سلمي للصراع الليبري. واعتقد أن الوقت قد حان الآن لكي يتخذ مجلس الأمن إجراء لترجمة ذلك الالتزام إلى واقع فعلي في ضوء آخر حالات التدهور الخطير التي شهدتها الوضع.

وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء ما حدث في الأيام الأخيرة من انتهاكات صارخة لوقف إطلاق النار. وقد وردت أنباء عن مصرع عدة مئات من المدنيين الأبرياء في القتال الدائر في منروفيا وحولها، وعن التدمير الوحشي للممتلكات وأعمال النهب الواسعة النطاق. وقد لجأ قرابة ثلث سكان ليبريا - حوالي مليون شخص - إلى منروفيا التي اكتظت بالسكان بالفعل، وحيث لم تعد الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الإنسانية كافية لتلبية احتياجات الناس. وقد توقفت من الناحية الفعلية كل عمليات الإغاثة الدولية في العاصمة وفي معظم أنحاء البلد. كما أن انتشار الكوليرا، مع نقص الغذاء، وسط جو تسوده أعمال العنف المستمرة وتعطل فيه الخدمات اللازمة لإنقاذ حياة الناس وتوقف فيه المعونات الإنسانية، إنما تهدد جميعها بحدوث كارثة إنسانية هائلة.

إن انتهاكات وقف إطلاق النار تمز الأسس التي قامت عليها محادثات السلام في أكرا. وإنني أدعو رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى الضغط على الأطراف من أجل التقيد الصارم باتفاق وقف إطلاق النار، وتكثيف الجهود المبذولة للتوصل إلى ترتيب سياسي شامل يتفق بشكل كامل مع الأحكام ذات الصلة في اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في أكرا في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بما فيها ما يتعلق بالرئيس تايلور.

إن القتال الضاري الذي دار حول منروفيا في الأيام الأخيرة يبين أنه، بغض النظر عن الجهود المحمودة التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يظل من اللازم القيام على جناح السرعة بجهود دولي أوسع نطاقاً لوقف تردي ليبريا إلى حالة من التفسخ التام. إن العواقب التي ستترتب على ترك الوضع يفلت من نطاق السيطرة هي عواقب أفظع من أن

يتصورها الإنسان - ليس بالنسبة لليبيريا فحسب، وإنما بالنسبة لكل بلدان المنطقة الفرعية، وبخاصة سيراليون وكوت ديفوار المجاورتين لليبيريا.

ولذلك، أود أن أطلب من مجلس الأمن اتخاذ إجراء عاجل للإذن بنشر قوة متعددة الجنسيات، عالية التدريب ومجهزة تجهيزا جيدا، تحت قيادة إحدى الدول الأعضاء، في ليبيريا للحيلولة دون حدوث مأساة إنسانية كبرى ولتهدة الوضع في ذلك البلد. وينبغي أن يؤذن بنشر هذه القوة عملا بأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي غضون ذلك، يجب على الأطراف الليبيرية أن تحترم فورا ودون شروط وقف إطلاق النار الذي وافقت عليه في أكرا، وأن تسمح باستئناف المساعدات الإنسانية الدولية، وأن تستأنف أيضا محادثات السلام الشاملة تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي الوقت ذاته، يجب أن تمتنع كافة الدول، ولا سيما جيران ليبيريا، عن القيام بأي عمل يمكن أن يُفسر على أنه يدعم أو يشجع بأي صورة أخرى على استمرار الصراع المسلح.

ويؤسفني أن ألاحظ أن هذه هي ثاني مبادرة من نوعها أضطر لطلبها خلال الشهور الأخيرة. وأجدني مضطرا لذلك مرة أخرى نتيجة لخطورة الوضع الإنساني والأمني وما ينطوي عليه من احتمالات كبيرة لتفاقم عدم الاستقرار في المنطقة. إن مصلحتنا الجماعية وإنسانيتنا المشتركة تتطلبان اتخاذ مجلس الأمن لإجراء عاجل وحاسم. فلا يمكن أن نتجاهل العلامات التي تنذر بحدوث كارثة وشيكة.

وأكون ممتنا لو عرضتم هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي ع. عنان